استفاد منه ٨٠٠ مفتش ومعاون مفتش

الرئيس الأسد يصدر مرسومين بمنح تعويض طبيعة عمل للمفتشين ٧٥ بالمئة

برق لـ«الوطن»: يسهم في حماية المال العام ويحفز العاملين في التفتيش

العكام: خطوة في الاتجاه الصحيح وتعزيز للعمل الرقابي ومكافحة الفساد

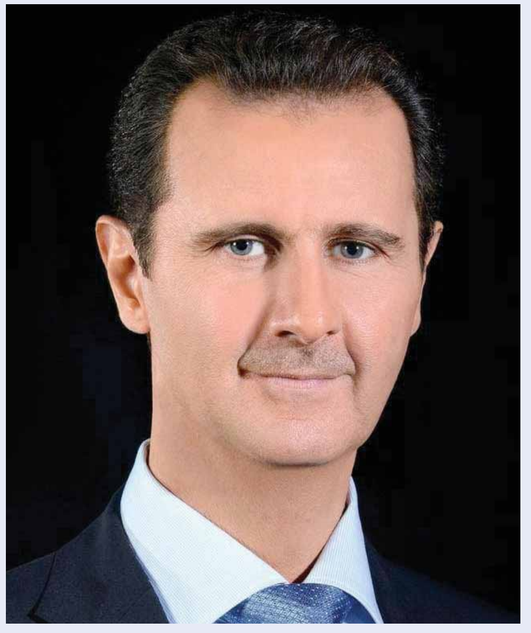

عبد الهادي شباط- محمد منار حميجو

أصدر الرئيس بشار الأسد أمس مرسومين تشريعيين يقضيان بمنح ٧٥ بالمئة طبيعة عمل للمفتشين في كل من الجهاز المركزي للرقابة المالية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش من الأجر المقطوع النافذ بتاريخ أداء العمل.

ونص المرسوم التشريعي رقم ١٠ في المادة الأولى أنه تعدل المادة (٢٨) من القانون رقم (٢٤) لعام ١٩٨١ المعدلة بالمرسوم التشريعي رقم ٩ لعام ١٩٩٥ لتصبح على النحو الآتي: (أ): يتقاضى العاملون بالتفتيش باستثناء معاوني المفتشين تعويض تفتيش شهرياً بعد بمنزلة تعويض طبيعة عمل بنسبة ٧٥ بالمئة (خمسة وسبعين بالمئة) من الأجر الشهري المقطوع النافذ بتاريخ أداء العمل.

(ب): لا يستفيد رئيس الهيئة من التعويض المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة.

(ج): يتقاضى معاونو المفتشين تعويض تفتيش شهرياً بعد بمنزلة تعويض طبيعة عمل بنسبة ٢٠ بالمئة (عشرين بالمئة) من الأجر الشهري المقطوع النافذ بتاريخ أداء العمل.

(د): يعد تعويض التفتيش جزءاً متمماً للأجر ولا يدخل في معرض تطبيق كل من قانون التأمين والمعاشات وقانون التأمينات الاجتماعية، كما لا يدخل في حساب سقوف التعويضات الأخرى كافة أو ما هو في حكمها أياً كانت صفتها أو تسميتها.

وتضمنت المادة الثانية من المرسوم أنه تصرف النفقة الناجمة عن هذا المرسوم التشريعي من موازنة الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش.

وبينت المادة الثالثة أنه ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعد نافذاً اعتباراً من أول الشهر الذي يلي تاريخ صدوره.

ونص المرسوم رقم ١١ في المادة الأولى أنه تعدل المادة (١٨) من المرسوم التشريعي رقم (٦٤) لعام ٢٠٠٣ لتصبح على النحو الآتي: (أ)- يتقاضى العاملون الفنيون في الجهاز المركزي للرقابة المالية باستثناء المفتشين المعاونين تعويض تفتيش شهرياً يعد بمنزلة تعويض طبيعة عمل بنسبة ٧٥ بالمئة (خمسة وسبعين بالمئة) من الأجر الشهري المقطوع النافذ بتاريخ أداء العمل.

(ب): يتقاضى المفتشون المعاونون تعويض تفتيش شهرياً يعد بمنزلة تعويض طبيعة عمل بنسبة ٢٠ بالمئة من الأجر الشهري المقطوع النافذ بتاريخ أداء العمل.

وتضمنت المادة الثانية من المرسوم أنه تصرف النفقة الناجمة عن هذا المرسوم التشريعي من موازنة الجهاز المركزي للرقابة المالية.

وبينت المادة الثالثة أنه ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعد نافذاً اعتباراً من أول الشهر الذي يلي تاريخ صدوره.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية محمد برق أن المرسوم رقم ١١ رفع تعويض طبيعة العمل (التعويض التفتيشي) للمفتشين بأكثر من ١٠٠ بالمئة وشمل نحو ٨٠٠ مفتش ومعاون مفتش، حيث نص المرسوم ١١ الخاص برفع تعويضات طبيعة العمل للمفتشين في الخزينة الدولة وأن مؤشرات النصف الأول تعويض ٧٥ بالمئة للمفتشين بالجهاز بدلاً من ٣٦ بالمئة كما كان معمولاً به و٢٠ بالمئة لمعاون المفتش بدلاً من ٨ بالمئة كما كان معمولاً به.

واعتبر برق أن المرسوم يحفز العاملين في التفتيش على الجهاز لزيادة تحفيز المفتشين على العمل وتحقيق نتائج أوسع وأدق في عملها وذلك على التوازي لما عمل عليه الجهاز من الانتهاء في إعداد خطته الإستراتيجية لخمس سنوات مقبلة لما لهذه العملية من أثر بالغ في نتائج أعمال الجهاز المستقبلية، والارتقاء بمستوى مهامه لجعله قادراً على تحقيق أهدافه الرقابية بكل كفاءة وفاعلية، وتعزيز الثقة بالجهاز لتحقيق المساءلة والشفافية من جهة، وتقييم عمل الجهات العامة والسلطة التنفيذية، وتقديم المقترحات والتوصيات لمساعدة أصحاب القرار على اتخاذ قرارات وإجراءات من شأنها تصحيح الانحرافات في الأداء بالوقت المناسب، وضمان حسن استخدام الموارد المتاحة للحكومة من جهة أخرى.

وفي تصريح مشابه في الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش لـ«الوطن» أوضح مدير في الهيئة أنه يستفيد من المرسوم رقم ١٠ نحو ٥٨٠ مفتشاً في الهيئة حيث أصبحت تعويضات طبيعة العمل لديهم ٧٥ بالمئة بدلاً من ٣٦ بالمئة و٢٠ بالمئة بدلاً من ٥٠٠ ليرة للمتدربين.

وأن هذه الزيادة في تعويضات طبيعة العمل للمفتشين من شأنها رفع كفاءة العمل التفتيشي وتحسين دخل المفتش وتعزيز حصانته خاصة أنه لا يسمح للمفتش بمزاولة أي عمل آخر سوى عمله الأساسي (كمفتش) وأن معظم المفتشين يعملون على معالجة ملفات مهمة تحتاج إلى متابعة ووقت وجهد كبير، مبيناً أن الهيئة تشتمل على ١٤ فرعاً في المحافظات و٢٢ رئيس مجموعة ونحو ٦ معاونين لرئيس الهيئة.

من جهته اعتبر أستاذ القانون العام في كلية الحقوق بجامعة دمشق وعضو مجلس الشعب محمد خير العكام أن المرسوم جاء خطوة في الاتجاه الصحيح وبعزز من فعالية العمل الرقابي في سورية ومحاربة الفساد، وخصوصاً أن عمل المفتشين مهم جداً في الحفاظ على المال العام.

وفي تصريح لـ«الوطن» رأى العكام أن تمنح أجهزة الرقابة الاستقلالية الكاملة عن السلطة التنفيذية، مشيراً بوصفه أكاديمياً إلى أنه توجد صور لتدخل السلطة التنفيذية بعمل هذه الأجهزة سواء من الناحية المالية أم الإدارية وبالتالي هذا يقلل من فاعلية أهمية هذه الأجهزة في عملها الرقابي وبالتالي تصبح السلطة التنفيذية كأنها تراقب نفسها.

وأشار العكام إلى أنه من الأفضل أن تكون أجهزة الرقابة مستقلة وليست مرتبطة إدارياً بأي جهة أخرى، إلا أن ارتباطها مع مجلس الشعب من الممكن أن يعزز من سلطة رقابة المجلس على أداء الحكومة، لافتاً إلى أن هناك اتجاهين في العالم حول هذا الموضوع فهناك دول تحبذ هذا الارتباط ودول أخرى تربطها بالسلطة التنفيذية ولكن بشكل لا يؤدي إلى تدخلها في عمل هذه الأجهزة، مبيناً أن زيادة عدد الموظفين والتخصص في العمل التفتيشي تعزز العمل الرقابي أكثر.

عن منظومات الطاقة الشمسية المنزلية.. جهّزوا ملايينكم من جديد

خبير تركيب: المواد الموجودة في الأسواق رديئة و(بنص عمرها) وسيضطر أصحابها إلى تبديلها قريباً

فراس القاضي

ما يحدث في موضوع الطاقة الشمسية، صار أقرب إلى ما يسمى تراجيكوميدي، لأنك قد تقرأ مقالاً أو تحقيقاً، أو تستمع لخبير عن مساوئ استخدامها بشكل خاطئ، وربما تنقل هذا الحديث لأصدقاء أو أقارب وتقدم لهم النصيحة، ثم تنهض وتشرع بتركيبها في منزلك، مجبّر لا بطل.

يقول خبير وعامل في مجال تركيب الألواح الشمسية، إن السوريين الفرحين اليوم بالإنارة وبعض ما تقدمه الطاقة الشمسية، سيصحون قريباً، وتتحول هذه الفرحة إلى قلق وخيبة، فهم مطمئنون الآن لأنهم لا يعلمون أن ألواح الطاقة والمدخرات التي تصل إلى سورية، من أسوأ الأنواع في البلدان المصدرة، وبأحسن الأحوال، هي أنواع جيدة مر على تصنيعها وقت طويل، لذا فإنها لن تعطي النتيجة المرجوة بالمدة المرجوة، بل أقل بكثير، وبناء عليه، سيضطرون لشراء مدخرات وألواح جديدة خلال فترة لا تقارب نصف الفترة التي توقعوها، فمن قيل له ثلاث سنوات، سيضطر للتبديل خلال فترة لا تتجاوز سنة ونصف أو سنتين بأفضل الأحوال، مع الإشارة إلى أن ما دفع ثمنه اليوم ١٥ أو ٢٠ مليون ليرة، سيصبح ٣٠ وربما ٤٠مليوناً، فلا ضوابط لهذا السوق، ولا يحدد أسعار مواده سوى توافرها وكمية الطلب، واليوم كمية الطلب مخيفة لدرجة أنك تظن أنه لم يبق سوري لم يركب منظومة طاقة شمسية.

ويضيف الخبير إن الاستهلاك السريع لعمر المدخرات لا يعود فقط لرداءة أنواعها، بل لتحميلها فوق طاقتها أيضاً، وخاصة في المنازل التي قامت بتركيب مدخرات و(انفرتر) فقط من دون ألواح طاقة شمسية، لأن شحن المدخرات بهذه الحالة سيعتمد على كهرباء الدولة، أي ٤ ساعات في النهار كحد وسطي في بعض المناطق، وحد أقصى في مناطق أخرى، واستخدام يصل إلى ٢٠ ساعة، ومن الطبيعي أن يقلل استخدام كهذا من عمر مدخرة جيدة، فما بالك إن كانت رديئة أساساً.

المهندس سمير محمود خبير طاقة ومختص في محطات التحويل الكهربائية أكد لـ«الوطن» أن ما يجري في مجال الطاقة الشمسية هو فوضى كبيرة سترتد على الجميع، ويرى أنه لا يجوز أبداً السماح بأن يقوم كل مواطن بتركيب طاقة شمسية في منزله لعدة أسباب، أولها الكلف المادية الباهظة، وثانيها المواد الرديئة الموجودة في السوق السورية، والاستهلاك الدائم لمواد التوليد، ولاسيما المدخرات، وهذه الحالة لن يستفيد منها سوى التجار والشركات الموردة والمستوردة، وسيبقى المواطن رهن أعوائها واستغلالها، إضافة لما ستقدمه من خدمه سيئة وغير مضمونه ولا تشكل بديلاً دائماً.

وإن كان لا بد منها، فيرى الخبير محمود أن ما يناسب وضع سورية هو الاعتماد على الطاقة الشمسية للاستهلاك الآني، ومنع العمل على تخزينها، لما له من كلف عالية مادياً وبيئياً ووطنياً، ففي المجال المادي كلفة مدخرات التخزين عالية جداً، وفي المجال البيئي كلفة إعادة تدويرها أو إتلافها عالية وخطرة، وعلى المستوى الوطني، ستبقى الشركات المنتجة تتحكم بتوريدها وأسعارها وقد تتحكم بتوريدها أو عدمه، لذا على الدولة التشجيع أو الاشتراط على المستثمرين بتصنيع عناصر توليد الطاقات البديلة محلياً، إضافة إلى ضرورة حصر مزارع الطاقة الشمسية في المناطق غير الصالحة للزراعة، وتحديداً في المناطق الصحراوية والمقفرة والقريبة من خطوط ومحطات الشبكة الكهربائية، كما يجب إلزام المعامل في المناطق الصناعية بتوليد الكهرباء من الطاقات البديلة بنسب معينة وعالية، والتركيز على تركيب محطات توليد شمسية صغيرة لأغراض ضخ المياه للري، وإنشاء محطات توليد شمسية على أسطح الأبنية التي تضم مكاتب وعيادات وورشاً في المدن، مؤكداً أن الطاقة البديلة هي طاقة رديفة لمحطات التوليد التقليدية، ولا يمكن أن تكون بديلاً لها، وكل وفر تحققه الطاقات البديلة في الطاقة، هو وفر في الوقود الأحفوري ووفر في عمل محطات التوليد، وهو وفر يجب أن يستفيد منه المواطن المشترك باشتراك منزلي على الشبكة.

> مختص: طاقة الرياح أجدى وأنظف و١٠٠ مروحة هوائية تولد كهرباء لمحافظة كاملة

وأوضح محمود أن الاستثمار الأفضل والواعد والأنظف هو طاقة الرياح، فمثلاً ١٠٠ مروحة هوائية تكفي محافظة متوسطة الحجم من الكهرباء، وكلفتها تبدو في الظاهر كبيرة، لكنها على المدى البعيد ذات ربحية كبيرة جداً وهي تستمر كامل قيمتها خلال ثلاث سنوات، ويستمر التوليد مجاناً لأكثر من ٢٠ سنة تقريباً، كما أن وصلها مع الشبكة سهل، وإنتاجها دائم ليلاً ونهاراً.

تحايل اقتصادي... أسعار أرخص قليلاً... ونوعيات أردأ كثيراً

بعض المواد رخيصة ولكن فاعليتها ضعيفة

خبير اقتصادي: مشكلة كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي

حماة- محمد أحمد خبازي

يبدي المواطنون استغرابهم من المواد المنتشرة بكثرة في الأسواق المحلية عديمة الفعالية، وخصوصاً المنظفات منها التي تباع في المحال وعلى البسطات، بالكيلو وبأكياس وعبوات لا تحمل بيانات، وإن كانت تحمل فلا تحمل غير اسم وتقليد عن أصلية وماركات معروفة محلية المنشأ، وهي ليست رخيصة الثمن ولكنها مقبولة نسبياً، وربما هذا ما يجعل المواطنين يقبلون على شرائها، بينما يمتنع آخرون عن تكرار التجربة مرة أخرى.

وبيّن مواطنون بعدة مناطق من محافظة حماة لـ«الوطن»، أن هذه المواد ضعيفة الفعالية والتأثير، وبشكل خاص سوائل الجلي ومساحيق الغسيل والمعقمات من أنواع الجل العديدة. وأوضح بعضهم أنهم يشترونها لكون أسعارها مناسبة لمداخيلهم المحدودة.

بينما لفت آخرون إلى أنهم وقعوا ضحية إغراء أسعارها لمرة واحدة فقط، فهم لم يشتروها مرة ثانية لأن شراءها خسارة بخسارة «الغالي حقو فيه» بحسب تعبير أحدهم!

وبيّن مواطنون آخرون أن هذه المواد الفاقدة للفاعلية لا تقتصر على المنظفات فقط، بل هناك المواد الغذائية كالأجبان والألبان، وحتى الأدوية! وقال بعضهم: أجل لقد وصل الغش للأدوية، فيجب عليك أن تشتري ثلاث علب من الدواء كي تتحسن بدلاً من علبة واحدة، ويجب أن تتناول ثلاث حبات دفعة واحدة بدلاً من حبة واحدة كي يسكن ألمك، وحديثنا هنا عن أدوية الضغط والسكري والالتهابات المزمنة والمسكنات وغير ذلك كثير، يضيف المواطنون، مما يطول الحديث عنه!

وحول هذه الظاهرة، بيّن أستاذ الاقتصاد بالجامعة الوطنية بحماة إبراهيم قوشجي لـ«الوطن»، أنه مع انخفاض متوسط دخل الفرد وارتفاع تكاليف الإنتاج، وتناقص الطلب على السلع الضرورية، اتجهت بعض المصانع لتخفيض تكاليفها، من خلال تغيير مواصفات المنتجات والتقليل من المادة الفعالة، وطرح المنتج بأسماء تجارية توصف بالشعبية.

وأوضح أنه من الممكن أن يكون هذا الإجراء حلاً على مستوى المصنع أو المعمل، ولكنه مشكلة كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي. فالمنتجات بمواصفات ضعيفة الفائدة سوف تشكل عبئاً كبيراً على المستهلك، فبعض المنظفات والأدوية والأغذية غير فعالة، ما يضطر المستهلك صاحب الدخل المحدود إلى إعادة شراء المنتجات نفسها لأكثر من مرة، وهذا تبديد لدخل المستهلكين.

وقال قوشجي: والأخطر من ذلك هو تغيير مواصفات المنتجات بهدف الحفاظ على نسب ربحية عالية، تخرج المنتجات الوطنية من مفهوم المنافسة للحصول على حصة سوقية أكبر، لمفهوم احتكار القلة ما يزيد الأمر تعقيداً. وليكن معلوماً أن الكثير من المنتجات الأساسية والضرورية المحلية، أصبحت أغلى من أسعارها في السوق العالمية وبمواصفات رديئة.

وأضاف: هذا بالنسبة للسلع الاستهلاكية، وأما السلع المعمرة والمستوردة بمواصفات ضعيفة مثل الأدوات الكهربائية، فإن المستهلك سوف يحتاج للشراء أكثر من مرة ما هو مفروض أن يشتريه مرة واحد لعقد من الزمن.

وكل هذا الكلام، يضيف قوشجي، يؤكد ضرورة فتح الأسواق المحلية للمنافسة الحقيقية، التي تقدم منتجات بأسعار مقبولة وبمواصفات مقبولة أيضاً للحفاظ على حقوق المستهلكين من جهة، والحفاظ على جودة وسمعة المنتجات الوطنية من جهة أخرى، كذلك الحفاظ على الدخل القومي من التبديد، في شراء منتج أكثر من مرة للحصول على المنفعة الاقتصادية منه.

ومن جانبه، بيّن مصدر في مديرية التجارة وحماية المستهلك بحماة، أن الدوريات تسحب عينات كثيرة من مختلف المواد الغذائية وغير الغذائية مثل المنظفات وغيرها، وتحللها في مخابر المديرية وتخالف أصحابها في حال كانت مخالفة للمواصفات القياسية السورية، أو مغشوشة بزيادة نسبة الملح أو مسحوبة الدسم أو خالية من البيانات وتواريخ الإنتاج والصلاحية أو مزورة لأصلية. وأوضح أن الدوريات تقلمت العشرات من الضبوط بحق المخالفين من تجار وباعة أثبتت نتائج تحليل العينات تورطهم بالغش والتدليس، كما تم إغلاق العديد من الفعاليات ما بين أسبوع و١٥ يوماً لارتكابها مخالفات جسيمة بهذا النوع من المخالفات.

برادات خضار وفواكه متوقفة في معبر نصيب

العقاد: حركة العبور طبيعية والإيقاف سببه عدم تنظيم تعهد إعادة قطع التصدير

رامز محفوظ

كشف عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق محمد العقاد في تصريح لـ«الوطن» أن إيقاف البرادات المحملة بالخضار والفواكه عند الحدود السورية من معبر نصيب وعدم السماح لها بالعبور يعود لعدم قيام المصدر بتنظيم تعهد إعادة قطع التصدير في المصرف أو أن مدة التعهد انتهت وتجاوزت المدة المسموحة من المصرف المركزي وهي ٣ أشهر، مؤكداً أن حركة عبور البرادات طبيعية حالياً وليس هناك أي عوائق بالحركة بالنسبة للبرادات التي نظمت تعهدات إعادة قطع التصدير واستوفت كل الثبوتيات اللازمة، مشيراً إلى أن تعهد إعادة القطع لم يؤثر في حركة الصادرات حالياً باعتباره أصبح أمراً روتينياً اعتيادياً عليه المصدرون.

كلام العقاد جاء رداً على شكاوى وردت من سائقي شحن الترانزيت في معبر نصيب تفيد بإغلاق الحدود السورية منذ الجمعة الفائتة، وأنهم يخشون على برادات الخضار والفواكه من التلف لعدم تأمين المازوت بالشكل الكافي لتشغيل البرادات، وفي حال تلفها سيحمّلهم التاجر المسؤولية نظراً للتعاقد معه على تسليمه البضاعة بالمدة إذ إنه كان يذهب قبل العيد يومياً بحدود ٤٠ براداً، أما بعد انتهائه فقد انخفض العدد إلى ٢٠ براد تقريباً في اليوم، لافتاً إلى أن انخفاض الكميات المصدرة حالياً يعود لقلة إنتاج بعض الأنواع في الوقت الحالي، ومن الممكن أن يتحسن مع بدء مواسم جديدة قريباً.

وختم بالقول: إن أسعار الخضار ما زالت منخفضة ولم تشهد أي ارتفاع بعد انتهاء العيد عدا الليمون الذي ما زال سعره مرتفعاً ويباع اليوم بالجملة بـ٨ آلاف ليرة، لافتاً إلى أن سعره من الممكن أن ينخفض بعد شهر مع بدء إنتاج الليمون الساحلي.

بشكل سليم تماماً.

وعن حاجة البراد ليحافظ على تبريد البضائع الموجودة فيه لحين وصوله إلى مقصده في دول الخليج أوضح العقاد أن البراد يحتاج لـ ٧٠ ليتراً من المازوت بشكل يومي وبإمكان السائق تعبئة هذه الكمية ضمن الأراضي السورية أو من دول الجوار وذلك بناء على القسيمة التي يحصل عليها من شركة المحروقات، لافتاً إلى أنهم يحصلون على المازوت بالسعر المدعوم.

وعن تكاليف فرز وتوضيب الخضار والفواكه المعدة للتصدير بين أن تكلفتها تختلف بحسب الصنف المصدر وبحسب التسعيرة المحددة من المركز الخاص بالفرز والتوضيب، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن تكلفة فرز توضيب الكيلو الواحد من الخضر أو الفواكه لا تقل حالياً عن ٥٠٠ ليرة سورية.

ولفت إلى أنه لا يمكن تقدير تكلفة الكيلو الواحد المصدر من الخضار والفواكه لحين وصوله إلى وجهته في دول الخليج باعتبار أن أجور سيارات الشحن تختلف بين يوم وآخر وأسعار الخضار والفواكه كذلك.

وعن حركة الكميات المصدرة إلى دول الخليج بعد انتهاء عيد الأضحى، أوضح العقاد أنها انخفضت بنسبة تقارب ٥٠